

Distr.: General
31 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٢٢ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

العملة والترابط

التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

تقرير الأمين العام

موجز

تواجه البلدان المتوسطة الدخل عددا من التحديات في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ورغم أن النمو الاقتصادي في هذه البلدان ظل قويا، فقد تباطأت وتيرته بسبب الظروف الخارجية الأقل مواتاة، وبسبب تدهور الظروف المحلية. وأدى ذلك أيضا إلى قيام ظروف أصعب في أسواق العمل، إلى جانب المشاكل الهيكلية الواضحة في مجال العمالة في عدد من البلدان المتوسطة الدخل. وفي حين سجلت البلدان المتوسطة الدخل كمجموعة تقدما ملحوظا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا تنسيق الجهود في مجال السياسات، وقد شرع عدد من البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ تدابير يمكن اعتبارها أمثلة رائدة.

* A/70/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

090915 080915 15-12470 (A)



والتعاون الإنمائي بين منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتوسطة الدخل متنوع بقدر ما هو مهم لتحقيق التنمية المستدامة في هذه البلدان. وقد ازدادت أهمية أنشطة التعاون التمهيدي للتنمية، ولا سيما بناء القدرات، وكذلك شأن الشواغل المتعلقة بالاستدامة البيئية. وينبغي أن تأخذ المبادرات المستقبلية في اعتبارها الاحتياجات الخاصة لكل بلد، فضلاً عن المفاضلة بين إنشاء خلفية سياسيات تكون أكثر اتساقاً من أجل أنشطة منظومة الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، وبين المحافظة على الاستقلالية الضرورية للوفاء بالولايات المحددة لكل وكالة.

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٢٢/٦٨، أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريرا عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل. وقد أُعد هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب.

٢ - وعلى غرار التقرير السابق بشأن هذه المسألة^(١)، يعتبر هذا التقرير مبدئياً أن البلدان المتوسطة الدخل هي تلك التي يتراوح نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي بين ١٠٤٥ و ١٢٧٣٦ دولاراً، وذلك حسب تصنيف البنك الدولي باستخدام طريقة الأطلس بتاريخ ١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وتضم هذه الفئة ١٠٤ بلدان في عام ٢٠١٥^(٢). ويطبق البنك الدولي على هذه المجموعة من البلدان تصنيفاً إضافياً فيدرج البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن ١٢٥ ٤ دولاراً في فئة بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. ولا يعترف البنك الدولي بفئة أقل البلدان نمواً التي حددها الأمم المتحدة، إنما يعتبر عوضاً عن ذلك البلدان المنخفضة الدخل فئة واحدة من حيث سياساته للإقراض. وبهذا المعنى، تعرّف البلدان المتوسطة الدخل على أنها فئة وسيطة من حيث دخل الفرد وحده، على خلاف فئة أقل البلدان نمواً، التي تأخذ في الاعتبار أيضاً مدى التعرض للأخطار الاقتصادية والبيئية ومستوى التنمية البشرية.

ثانياً - التحديات الرئيسية في سبيل تنمية البلدان المتوسطة الدخل

ألف - اتجاهات الاقتصاد الكلي والتنمية مؤخرًا

١ - النمو الاقتصادي

٣ - لقد تدهورت القوة الاقتصادية للبلدان المتوسطة الدخل منذ عام ٢٠١١، على الرغم من بقاء معدل النمو الكلي فيها فوق المتوسط العالمي. ففي الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، انخفض متوسط النمو الاقتصادي في هذه البلدان إلى ٤,٧ في المائة مقارنة بنسبة تزيد على ٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ويتوقع أن تسير الأمور على نفس الوتيرة في المستقبل القريب بسبب الظروف الخارجية الأقل ملاءمة، بما في ذلك انخفاض أسعار السلع الأساسية والتدهور الشديد في الظروف المحلية (انظر الشكل الأول)^(٣). وعموماً فإن

(١) A/68/265.

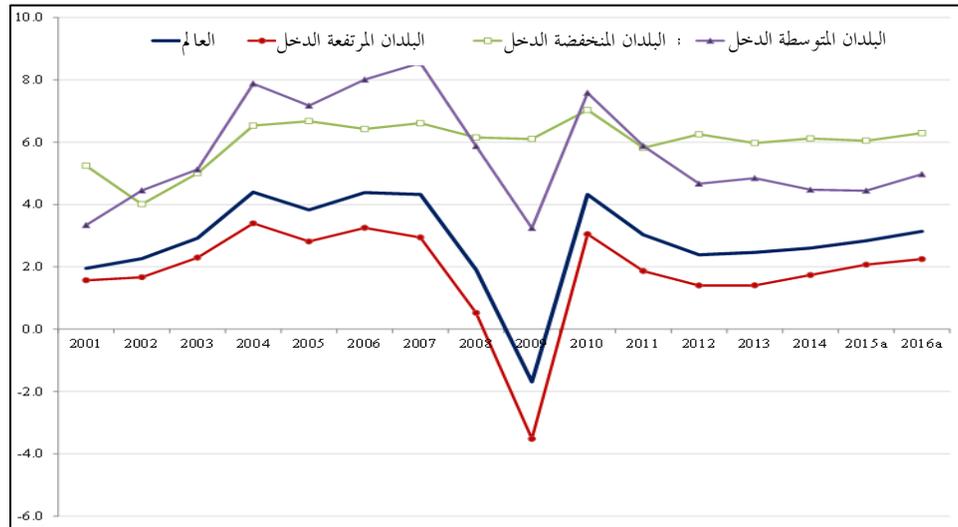
(٢) تم تحديد عدد البلدان المتوسطة الدخل المذكورة في النص بالنظر إلى وضع هذه البلدان في الفترة المعنية.

(٣) للاطلاع على تحليل مفصل للتوقعات الاقتصادية العالمية، انظر الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع. A.15.II.C.2)، والحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم: استكمال حتى منتصف عام ٢٠١٥.

التوقعات الاقتصادية في البلدان المتوسطة الدخل، التي تمثل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي في العالم، تبدو أسوأ بالمقارنة إلى العقد الماضي، مع وجود تباين كبير بين المناطق والبلدان.

الشكل الأول

النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مجموعات البلدان للفترة ٢٠٠١-٢٠١٦ (النسبة المئوية للتغير)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

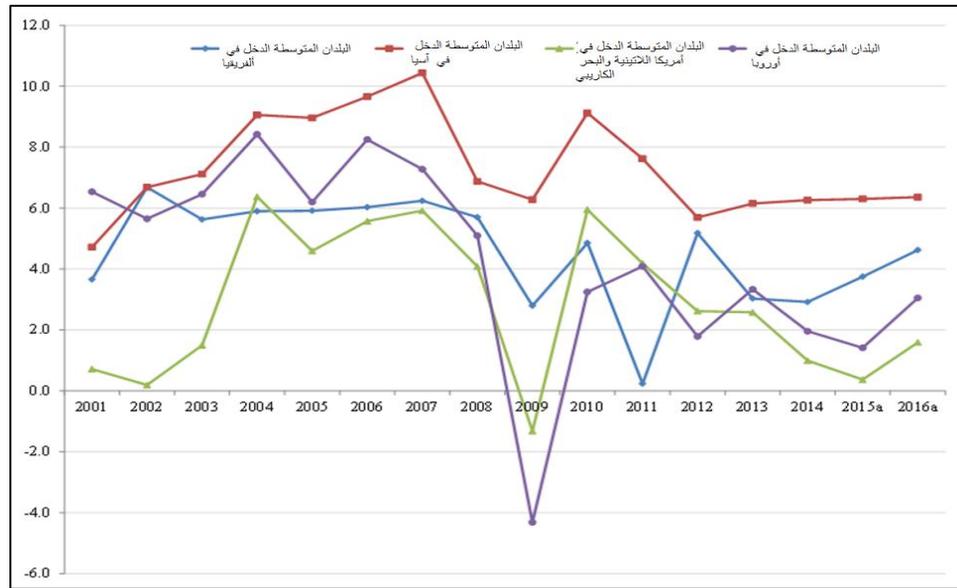
(أ) تنبؤات الأمم المتحدة.

٤ - ومن ضمن المناطق، تمكنت البلدان المتوسطة الدخل في آسيا من المحافظة على معدلات نمو أعلى وأكثر استقراراً بلغ متوسطها حوالي ٦ في المائة خلال السنوات الثلاثة الماضية، بسبب قوة الطلب المحلي والحجم الكبير للصادرات والتنويع المتزايد لاقتصاداتها (انظر الشكل الثاني). وعلى النقيض من ذلك شهدت البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر انخفاض في معدل النمو في السنوات الأخيرة، في ظل انخفاض أسعار السلع الأساسية والانكماش الشديد في الاستثمارات وضعف المؤسسات في بعض الحالات. ولم تنم هذه البلدان إلا بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يستمر التباطؤ الاقتصادي فيها أيضاً في عام ٢٠١٥، لا سيما في بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية). وعلى نفس المنوال أدت ظروف خارجية أصعب، بالإضافة إلى تفاقم التوترات الجغرافية - السياسية وأوجه الضعف المحلية، إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتوسطة الدخل في أوروبا، ولا سيما في أوكرانيا. وعلى

الرغم من التباين الكبير، تباطأ النمو أيضا في البلدان المتوسطة الدخل في أفريقيا من ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى معدل منخفض قدره ٣ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٤، وذلك على خلفية انخفاض أسعار السلع الأساسية، والصراعات ومظاهر عدم الاستقرار السياسي، وتدني الطلب الخارجي. وكذلك تضاعف نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان المتوسطة الدخل في السنوات الأخيرة، باستثناء آسيا.

الشكل الثاني

النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان المتوسطة الدخل حسب المناطق للفترة ٢٠٠١-٢٠١٦ (النسبة المئوية للتغير)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) تنبؤات الأمم المتحدة.

٢ - العمالة وأسواق العمل

٥ - منذ حدوث الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، شهد العديد من مؤشرات أسواق العمل في البلدان المتوسطة الدخل تحسنا ملحوظا. فقد أظهرت معدلات البطالة على سبيل المثال اتجاهها نحو الانخفاض الكبير، وارتفعت معدلات العمالة بصورة مطردة فبلغت مستويات قياسية، وسجلت بلدان مثل إندونيسيا والبرازيل وتركيا معدلات عمالة أعلى في عام ٢٠١٤ مما سجلته في عام ٢٠٠٧. وشكلت هذه التطورات عاملا رئيسيا أيضا في التقدم المحرز فيما يتعلق ببعض المؤشرات الاجتماعية، مثل الحد من الفقر.

ومع ذلك فقد تدهورت مؤشرات سوق العمل في البلدان المتوسطة الدخل إلى حد ما في السنوات الأخيرة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية. ونتيجة لذلك انخفض نمو العمالة بدرجة كبيرة، وانعكس مسار البطالة فأخذت في الارتفاع ارتفاعاً طفيفاً. غير أن البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات هيكلية مختلفة فيما يتعلق بأسواق العمل فيها، تشمل ارتفاع معدلات البطالة بين الشبان ووجود ثغرات جنسانية واضحة والطابع غير الرسمي للعمالة.

٣ - التضخم

٦ - لا تزال معدلات التضخم مستقرة ومحدودة في البلدان المتوسطة الدخل، في ظل انخفاض أسعار النفط والنمو الاقتصادي المتوسط. وقد بلغ معدل التضخم في هذه البلدان ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٤، وهي نسبة تقل بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية عن المعدلات المسجلة في عام ٢٠١٣، وتعادل متوسط معدل التضخم خلال العقد السابق البالغ ٦,٦ في المائة. بيد أن معدلات التضخم عالية نسبياً في هذه البلدان بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي بلغ ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٤، وبالمقارنة مع الحالة في البلدان المرتفعة الدخل، حيث معدلات التضخم منخفضة وخطر الانكماش لا يزال ماثلاً. وعلى الرغم من هذه الصورة الكلية توجد فروق كبيرة بين المناطق وبين البلدان. فعلى سبيل المثال، ارتفع معدل التضخم في البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من ٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١١,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ لسبب رئيسي هو ارتفاع معدلات التضخم في بعض بلدان أمريكا الجنوبية مثل الأرجنتين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية). وعلى النقيض من ذلك، انخفض معدل التضخم في البلدان المتوسطة الدخل في آسيا بشكل ملحوظ من ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، لا سيما في بلدان مثل سري لانكا وفيت نام والهند.

٤ - التجارة الدولية

٧ - تحسن الطلب الخارجي على منتجات البلدان المتوسطة الدخل عموماً بعض الشيء في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، غير أنه لا يزال غير كاف لنمو صادراتها بالمقارنة مع فترة ما قبل الأزمة، وذلك بسبب عوامل مثل انخفاض أسعار السلع الأساسية في البلدان المصدرة لتلك السلع، وبطء انتعاش الاقتصادات المتقدمة النمو، وتباطؤ الأنشطة الاستثمارية على الصعيد العالمي. واستمر تزايد حصة البلدان المتوسطة الدخل من الصادرات والواردات العالمية على السواء في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، لتصل إلى حوالي ٢٥,٧ في المائة، مما يؤكد أهميتها في الاقتصاد العالمي. غير أن البلدان المتوسطة الدخل في آسيا قادت تلك التطورات إلى حد كبير، حيث شهدت الصادرات ركوداً في أمريكا اللاتينية بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٣، ولم تشهد إلا نمواً متواضعاً في عام ٢٠١٤، في حين انخفضت الصادرات من أفريقيا بشكل

حاد في عام ٢٠١٣، لسبب يرجع جزئياً إلى انخفاض صادرات النفط من ليبيا، ولم تنتعش صادرات أفريقيا في عام ٢٠١٤. ولا تزال مؤشرات تركيز منتجات التصدير عالية في كثير من البلدان المتوسطة الدخل، مما يُبرز سرعة تأثرها بالصدمات الخارجية. وفي حين يظل هذا المؤشر^(٤) قريبا من الصفر في الصين، مما يعكس التنوع الكبير لقاعدة الصادرات فيها، فإنه يناهز الواحد في عدد من الاقتصادات المتوسطة الدخل في أفريقيا. ويعاني العديد من البلدان المتوسطة الدخل أيضا من ارتفاع أرقامها القياسية لتركيز سوق الصادرات، ولذلك فهي تعتمد على عدد صغير من الشركاء التجاريين. ولم يشهد الكثير من البلدان ديناميات إيجابية بدرجة تُذكر فيما يتعلق بزيادة تنوع قاعدة الصادرات، حيث ظل مؤشر تركيز منتجات التصدير فيها قريبا من نفس مستواه في منتصف تسعينات القرن الماضي.

٥ - تدفقات رؤوس أموال إلى الداخل

٨ - أظهرت تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل البلدان المتوسطة الدخل اتجاهها تنازليا في السنوات الأخيرة، في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتفاقم التوترات الجغرافية السياسية في بعض المناطق، وتوقع تطبيع السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك لا يزال الإقراض المصرفي عبر الحدود ضعيفا في البلدان المتوسطة الدخل في أوروبا، إلا أن هذه التدفقات المصرفية تظل قوية في آسيا. وفي نفس الوقت انخفض أيضا استثمار الأجنبي المباشر، وهو أكثر مصادر التمويل الخارجي استقرارا وملاءمة لمقتضى الحال في البلدان المتوسطة الدخل. فمثلا انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ١٦ في المائة في عام ٢٠١٤^(٥). ومن ناحية أخرى، أصبحت بعض البلدان المتوسطة الدخل مصدرا أهم لتدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يعكس حجمها ومدخراتها المتزايدة ضمن الاقتصاد العالمي. وفي المستقبل يمكن أن تؤدي تغييرات أهم في معنويات المستثمرين، نتيجة لظروف السيولة العالمية والآفاق الاقتصادية للبلدان المتوسطة الدخل، إلى انخفاض أكبر في تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، وستكون لذلك عواقب كبيرة فيما يتعلق بالاستثمار الخاص وأسعار الصرف وعائدات السندات وأسعار الأسهم. وبالإضافة إلى ذلك لا يزال عدد كبير من البلدان المتوسطة الدخل يعتمد اعتمادا مفرطا على تدفقات التحويلات التي يمكن أن تتعرض أيضا لتقلبات دورية.

(٤) مؤشر هيرفندال - هيرشمان لتركيز المنتجات.

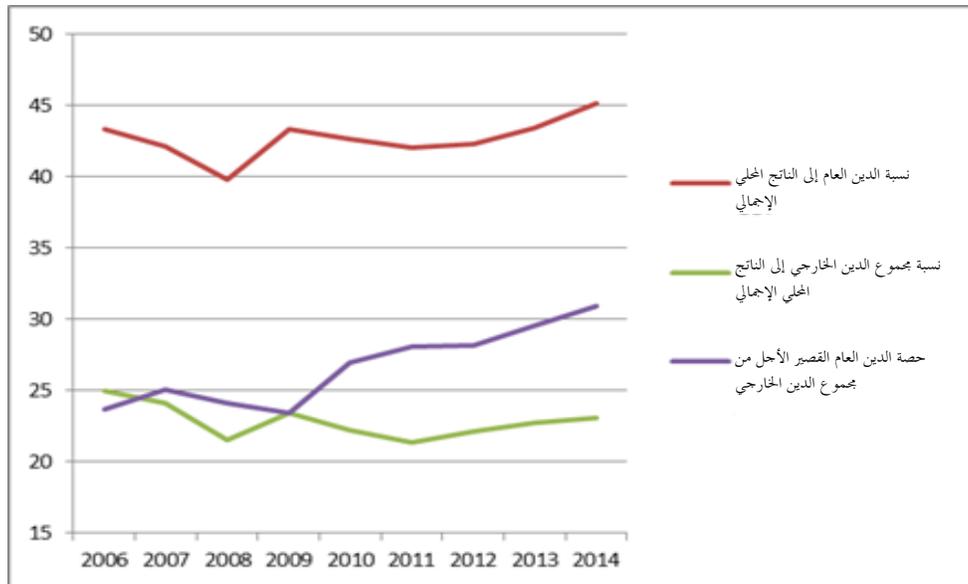
(٥) Economic Commission for Latin America and the Caribbean (2015), *Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean 2014*, Santiago.

٦ - استدامة الدين العام

٩ - عادة ما تكون مستويات الدين العام للبلدان المتوسطة الدخل أقل بكثير من مستوياته في الاقتصادات المتقدمة النمو، حيث تبلغ ديون هذه البلدان حاليا حوالي ٤٥,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل الثالث)^(٦). وبلغت خدمة الديون العامة والديون المكفولة حكوميا لهذه البلدان، كمجموعة، ما يعادل حوالي ٠,٨ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٣^(٧). وتتيح هذه الظروف حيزا ماليا لتعزيز النمو في كثير من البلدان المتوسطة الدخل إذا لزم الأمر. غير أن هنالك مخاطر معينة تهدد استدامة هذه الديون، نتيجة للحصة الكبيرة نسبيا للديون القصيرة الأجل، والتغيرات في إقبال المستثمرين على أدوات الاقتراض السيادي في الأسواق الناشئة، والتطبيع المنتظر للسياسة النقدية للاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة. وقد يؤدي الارتفاع المرتقب لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى زيادة تكلفة إعادة تمويل ديون البلدان المتوسطة الدخل، وهي تكلفة قد ترتفع أيضا بسبب ضغوط انخفاض قيمة العملة. ويمكن أن تترتب على ذلك آثار خطيرة بوجه خاص بالنسبة للبلدان ذات الاحتياجات الكبيرة في مجال إعادة تمويل الديون القصيرة الأجل.

الشكل الثالث

مؤشرات مختارة لديون البلدان المتوسطة الدخل (بالنسبة المئوية)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

(٦) حسابات أجراها موظفو إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

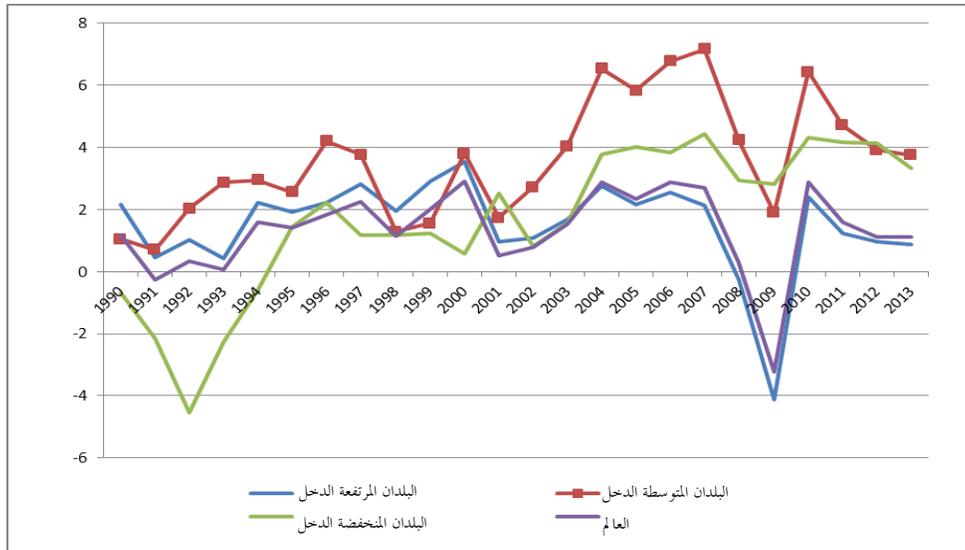
(٧) World Bank, <http://data.worldbank.org/income-level/MIC>

باء - تحديات التنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل

١٠ - لقد أحرزت البلدان المتوسطة الدخل تقدما كبيرا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في مجال الحد من الفقر. وانخفضت نسبة الفقر في البلدان المتوسطة الدخل - المحددة بـ ١,٢٥ دولار في اليوم - من ٤٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٣,٧ في المائة في عام ٢٠١١، مما أدى إلى انتشار أكثر من ٩٠٠ مليون شخص من الفقر، والتشديد على الدور الحاسم الذي تؤديه البلدان المتوسطة الدخل في جهود الحد من الفقر في العالم. وقد كان النمو الاقتصادي الأسرع من المتوسط عاملا محركا أساسيا للحد من الفقر في البلدان المتوسطة الدخل (انظر الشكل الرابع) مقارنة بفئات الدخل الأخرى، حيث حققت الصين زهاء ثلثي إنجازات الحد من الفقر في البلدان المتوسطة الدخل. ومع ذلك فعلى الرغم من النمو المذهل والتقدم المحرز نحو إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

الشكل الرابع

النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب فئة الدخل للفترة ١٩٩٠-٢٠١٣ (النسبة المئوية)



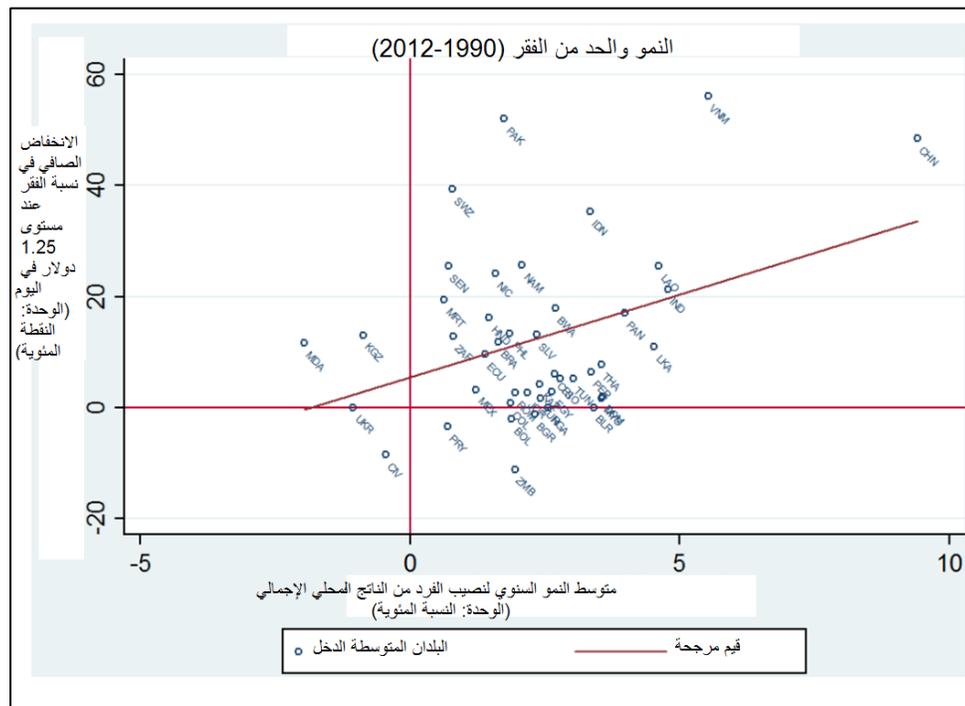
المصدر: حسابات أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية باستخدام بيانات مستمدة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

١ - النمو والفقير والتفاوت والتحديات البيئية في البلدان المتوسطة الدخل

١١ - في حين تشمل البلدان المتوسطة الدخل الكثير من الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم، فإن نصيب الفرد من الدخل في ٢١ بلداً من البلدان المتوسطة الدخل ازداد بمعدل ١ في المائة أو أقل خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣، بينما سجلت سبع من تلك البلدان - معظمها في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى - انخفاضاً في نصيب الفرد من الدخل. وتُظهر اتجاهات الحد من الفقر في البلدان المتوسطة الدخل اختلافات مماثلة (انظر الشكل الخامس). وعلى الرغم من الانخفاض العام في معدلات الفقر في البلدان المتوسطة الدخل، فإن نسبة الفقر ارتفعت بالفعل في عدد قليل منها في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢ - لا سيما في بعض البلدان التي تعتمد بدرجة كبيرة على ريع الموارد الطبيعية.

الشكل الخامس

النمو والحد من الفقر في البلدان المتوسطة الدخل في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢



١٢ - لا يزال التفاوت في الدخل أعلى عموماً في البلدان المتوسطة الدخل منه في فئات الدخل الأخرى. فخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ بلغ متوسط مؤشر جيني في ٥٤ من البلدان المتوسطة الدخل نسبة ٤١,٩، بالمقارنة إلى متوسط قدره ٣٤,٥ في عينة من ٥٤ من البلدان غير متوسطة الدخل^(٨). ومن ضمن هذه البلدان المتوسطة الدخل سجل ٣٣ بلداً زيادة في مستوى تفاوت الدخل في الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٥، وشهد ١٣ بلداً انخفاضاً في مستوى التفاوت، وبقيت ٨ بلدان في نفس المستوى. وتوجد كذلك اختلافات كبيرة في مستويات تفاوت الدخل بين البلدان المتوسطة الدخل (انظر الشكل السادس). فمثلاً في عام ٢٠١١ بلغ مؤشر جيني ٦٥,٠ في جنوب أفريقيا، بينما بلغ ٢٦,٥ في بيلاروس^(٩). وكذلك تختلف مستويات تفاوت الدخل اختلافاً كبيراً بين المناطق، حيث تُظهر منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مستويات تفاوت عالية باستمرار (انظر الشكل السابع). ومن الأبعاد الهامة الأخرى المستوى العالي للتفاوت الجنساني. فعلى سبيل المثال، في حين أحرزت البلدان المتوسطة الدخل تقدماً كبيراً في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم خلال العقدين الماضيين، فإن احتمال كون الشابات، لا الشبان، في تلك البلدان عاطلات عن العمل أو يفتقرن إلى التعليم أو التدريب أكبر من احتمال تعرض الشبان لذلك.

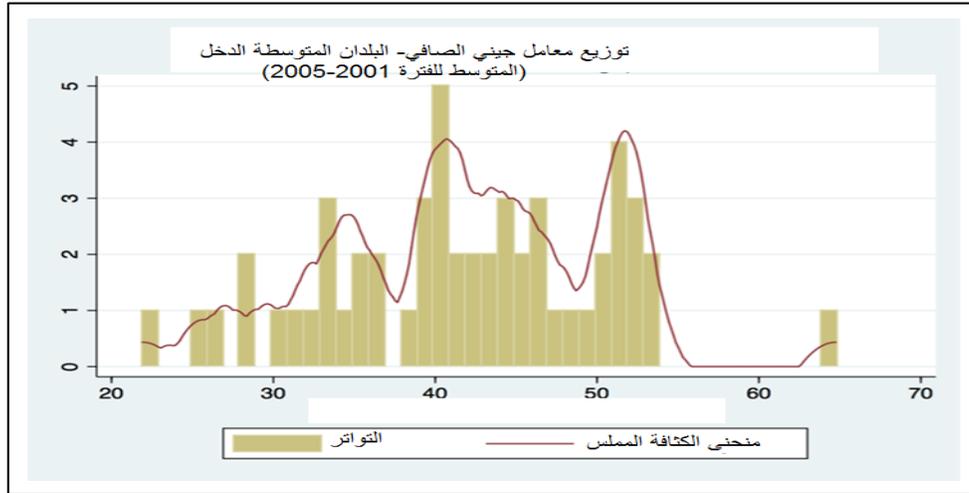
(٨) Frederick Solt, 2009, "The Standardized World Income Inequality Database", <http://hdl.handle.net/1902.1/11992>,

.Harvard Dataverse, V14

(٩) مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

الشكل السادس

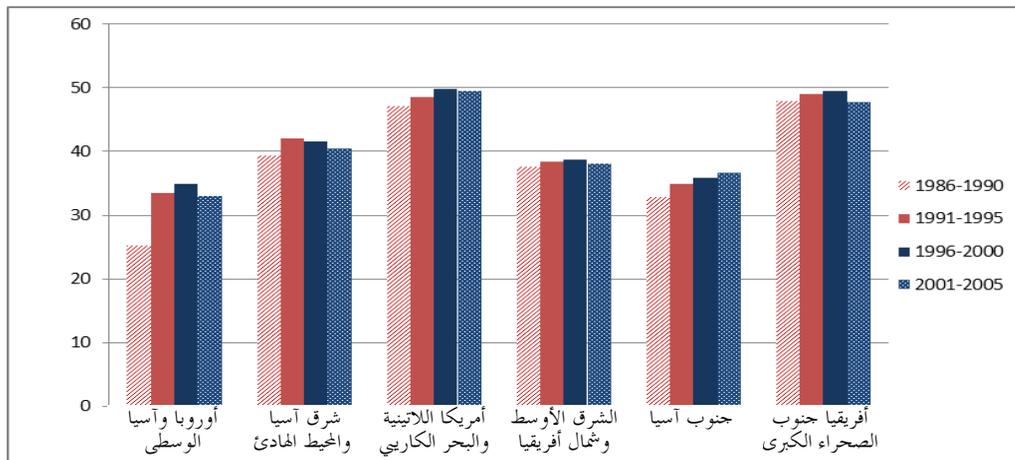
توزيع متوسط مؤشر جيني في البلدان المتوسطة الدخل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠١
(عدد البلدان)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حسابات تستند إلى عمل سولت (2009) (Solt).

الشكل السابع

التفاوت في الدخل في البلدان المتوسطة الدخل حسب المنطقة في الفترة
١٩٨٦-٢٠٠٥ (معامل جيني (الصافي)^(أ))



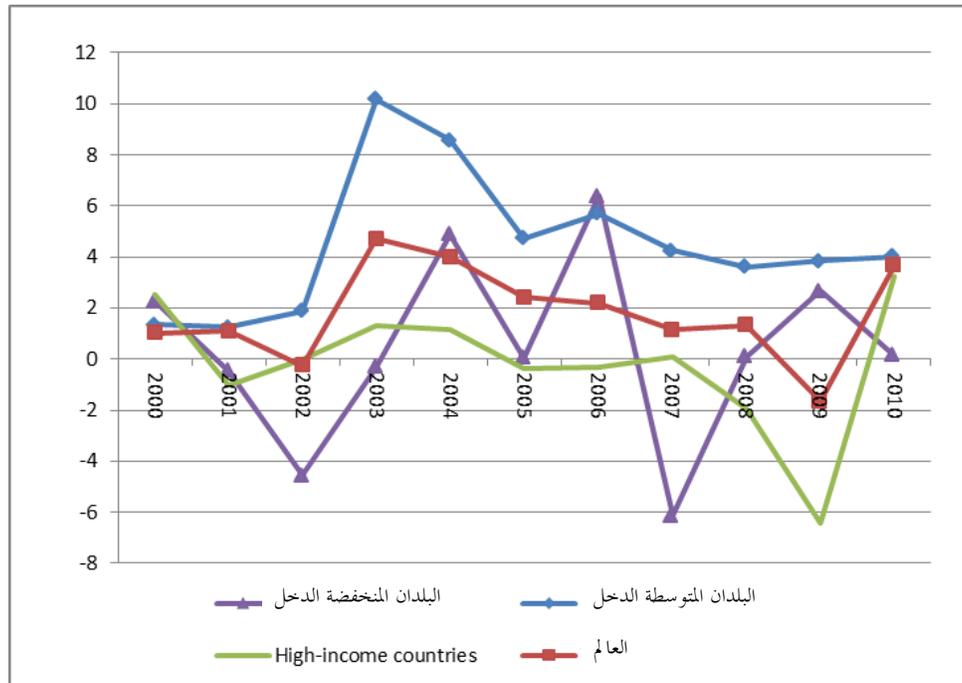
المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حسابات تستند إلى عمل سولت (2009) (Solt).

(أ) الأرقام الإقليمية هي متوسطات غير مرجحة لمعامل جيني الصافي في البلدان المدرجة ضمن العينة، أي معاملات جيني بعد الضرائب والتحويلات. والبيانات مستمدة من عينة من ٥٤ بلدا متوسط الدخل.

١٣ - وفي الوقت نفسه كثيرا ما يكون ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان المتوسطة الدخل مصحوبا بارتفاع مستويات انبعاث غازات الدفيئة والتدهور البيئي، مما يشكل تحديا أمام التنمية المستدامة على المدى الطويل. وقد أسهمت البلدان المتوسطة الدخل كمجموعة بنسبة ٤٩,٢ في المائة من انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٠، مقابل ٣٢,٢ في المائة في عام ١٩٩٠. كما أن سبعة من البلدان الخمسة عشر التي تشكل أكبر مصدر لانبعاثات الكربون هي بلدان متوسطة الدخل. وفي حين يظل نصيب الفرد من الانبعاثات في فئة البلدان المتوسطة الدخل أدنى بكثير منه في فئة البلدان المرتفعة الدخل، فإن هذا النصيب أخذ في الازدياد بمعدل أسرع من ازدياده في أية فئة أخرى منذ بداية القرن الحادي والعشرين (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن

المعدل السنوي لنمو حصة الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠ (بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات أجرتها شعبة الإحصاءات باستخدام بيانات مستمدة من مركز تحليل المعلومات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون.

١٤ - وتشكل الهجرة من الأرياف إلى المدن - إذا لم تُحسن إدارتها - وتدفع المهاجرين، والنمو السريع للمستوطنات العشوائية والأحياء العشوائية في المراكز الحضرية، تحدياً آخر أمام التنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل. وقد ارتفع معدل التحضر في البلدان المتوسطة الدخل من ٣٦,١ في المائة إلى ٥٠ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣، مما أعاق قدرة المدن على توفير المرافق من قبيل مرافق المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات ومياه المجاري. وحتى عام ٢٠١٢ لم تكن مرافق الصرف الصحي المحسنة متاحة لحوالي ربع سكان المدن تقريباً في البلدان المتوسطة. وحيث من المتوقع أن يُسجَّل في المناطق الحضرية ٩٦ في المائة من النمو السكاني في البلدان النامية في المستقبل، فإن إدارة التوسع الحضري ستظل ضمن التحديات الرئيسية أمام التنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل^(١٠). وفي هذا السياق ستكون البيانات السكانية الدقيقة والمتسقة والمناسبة التوقيت عاملاً أساسياً في سياسات التوسع الحضري والهجرة.

٢ - الدروس المستخلصة فيما يتعلق بتحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة

١٥ - إدراكاً للصّلات المعقدة بين مسائل التفاوت والنمو الشامل للجميع والاستدامة البيئية، اقترح فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة مجموعة مترابطة من أهداف التنمية المستدامة. وعلى الأخص فإن أهداف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف ٨)؛ وإقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار (الهدف ٩)؛ والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها (الهدف ١٠)؛ وجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف ١١)؛ واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره (الهدف ١٣) تتسم بأهمية حاسمة للبلدان المتوسطة الدخل، حيث لا تزال تلك الفئة تؤوي ما يزيد على ٧٠ في المائة من سكان العالم العائشين في الفقر المدقع، وتواجه تحديات شاقة في مجال التنمية المستدامة تزداد حدة بفعل ارتفاع مستوى التفاوت والتوسع الحضري السريع والمشاكل البيئية.

١٦ - وفي حين نجح عدد قليل من البلدان المتوسطة الدخل في الحد من التفاوت وتحقيق النمو الشامل للجميع خلال العقدين الماضيين، فإن أعداداً كبيرة من هذه البلدان سجلت معدلات نمو مرتفعة دون أن يصاحبها أي انخفاض في التفاوت، بل اقترنت بزيادة في

(١٠) World Bank. (2013). Global Monitoring Report 2013: Rural-Urban Dynamics and the Millennium Development Goals. Washington, D.C.

التفاوت. وكذلك حققت البلدان المتوسطة الدخل التي نجحت في الحد من التفاوت عادة انخفاضا في معدلات الفقر، وإن يكن مسارا الحد من الفقر والتفاوت قد تباعدا في عدد من البلدان المتوسطة الدخل. وبالتالي فقد تكون هناك علاقة معقدة بين الحد من الفقر والتفاوت في الدخل، على غرار العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل. ويدل تحليل سياسات مجموعة صغيرة من البلدان المتوسطة الدخل التي نجحت في التصدي للتفاوت، مع تحقيق معدلات نمو مرتفعة في نفس الوقت، على أن تلك البلدان انتهجت عموما سياسات مترابطة تحقق ما يلي: (أ) تشجيع التحول الهيكلي وتحسين الإنتاجية وتوفير عدد كبير من الوظائف المنتجة والمرتفعة الأجور نسبيا؛ (ب) تعزيز الحماية الاجتماعية وإقامة آليات لإعادة التوزيع تسهم بشكل مباشر في الحد من الفقر والتفاوت؛ (ج) زيادة الإنفاق العام من أجل النهوض بالتنمية البشرية والاستدامة البيئية.

١٧ - فمثلا تُبرز تجربة تركيا في مجال النمو الشامل للجميع في بداية القرن الحادي والعشرين أهمية سياسات التحول الهيكلي التي تزيد من إنتاجية العمل وتوفر عددا كبيرا من فرص العمل اللائق. وأدى توسيع فرص العمل في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، بما في ذلك في المناطق الريفية حيث لا توجد عادة أنشطة صناعية، دورا هاما في تعزيز النمو والحد من التفاوت. وأغلبية البلدان المتوسطة الدخل التي شهدت فترات من النمو الشامل للجميع خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٥، حققت أيضا نموا فوق المتوسط في إنتاجية العمل. ومن ضمن هذه البلدان، حققت تايلند وتركيا وشيلي^(١١) وماليزيا معدلا لنمو الإنتاجية يبلغ على الأقل ضعف المعدل العالمي، مما يدل على أن تلك البلدان وظفت استثمارات كبيرة في رأس المال البشري، وهو شرط أساسي لتحقيق النمو الشامل للجميع.

١٨ - وأدت سياسات الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية مثلا دورا هاما في الحد من التفاوت وتعزيز النمو الشامل للجميع في البرازيل. واعتمد البلد في عام ٢٠٠٣ برنامجا واسع النطاق للقضاء على الجوع استهدف أكثر من ١٧٠ مليون شخص كانوا يعيشون تحت خط الفقر. وشمل البرنامج خطة للتحويلات النقدية المشروطة توفر دخلا شهريا للأسر الفقيرة سعيا للحد من الجوع، ولكن أيضا لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس في صفوف الأطفال الفقراء. وتشير الأدلة إلى أن سياسات إعادة التوزيع يمكن أن تؤدي دورا هاما في الحد من التفاوت وتعزيز النمو الشامل للجميع. وفي أعقاب الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت في عام ١٩٩٧، استخدمت تايلند وماليزيا بفعالية الضرائب المباشرة (تميزا لها عن الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة) لدعم برامج إعادة توزيع.

(١١) صُنفت شيلي في عداد البلدان المتوسطة الدخل قبل عام ٢٠١٣.

١٩ - ومن ناحية أخرى تبين تجربة الصين أن لدى البلدان المتوسطة الدخل بالفعل حيزاً لوضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى تحقيق توازن دقيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية. فقد حددت الصين في السنوات الأخيرة أهدافاً ملزمة لخفض مستويات انبعاث الكربون والتقليل من كثافة إطلاق الأنشطة الاقتصادية للكربون واستهلاكها للطاقة. وبالإضافة إلى ذلك تستخدم أدوات السوق لإكمال هذه التدابير التنظيمية. وأفضت هذه الجهود، إلى جانب عوامل أخرى مثل التغيرات في مزيج النواتج والتقدم التكنولوجي، إلى انخفاض قدره ٢٨,٦ في المائة في كثافة الكربون - أي كمية انبعاثات الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي - في الصين خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣^(١٢). وينفس الطريقة حددت جنوب أفريقيا أهدافاً لإتاحة الخدمات الأساسية من المياه والصرف الصحي بصورة مجانية تماماً للأسر المعيشية التي تعيش في الفقر المدقع في المناطق الحضرية. وخصّصت للسلطات اللامركزية موارد عامة مقترنة بآليات رصد قوية، مما سمح بإتاحة خدمات المياه مجاناً لـ ٣,٤٧ ملايين من فقراء جنوب أفريقيا، وخدمات الصرف الصحي لـ ١,٨٤ مليون منهم في عام ٢٠١٢^(١٣).

ثالثاً - تعاون منظومة الأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل

ألف - الإنجازات الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

٢٠ - تسعى الأمم المتحدة لتحقيق التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل في طائفة واسعة من المجالات، كما يتضح من سعة نطاق خطة الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة الجاري النظر فيها حالياً. وهناك أيضاً مجموعة متنوعة من أدوات التعاون الإنمائي، منها المساعدة على صياغة السياسات وتنفيذها، والتوعية، وتنمية القدرات.

٢١ - ومن أجل تحسين تقييم التعاون الإنمائي للأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل، يستعين هذا التقرير، كنقطة مرجعية، بالبيانات التي تم جمعها من خلال دراسة استقصائية لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج^(١٤). وأجرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدراسة الاستقصائية خلال الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/

(١٢) China: National Development and Reform Commission (2014). China's Policies and Actions on Climate Change

(١٣) Gore, Fiona and others (2014). Investing in water and sanitation: increasing access, reducing inequalities. Special report for the Sanitation and Water for All high-level meeting. Geneva: World Health Organization

(١٤) الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، الدراسة الاستقصائية لرصد البلدان المستفيدة من البرامج في عام ٢٠١٤، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

أكتوبر ٢٠١٤، ويحلل هذا التقرير الردود الواردة من البلدان المتوسطة الدخل على مجموعة فرعية، على وجه التحديد، من أسئلة الدراسة الاستقصائية الأوسع نطاقاً. ومن أصل ١٠٧ بلداً من البلدان المتوسطة الدخل، رد ٥٣ بلداً (٥٠ في المائة) على أسئلة الدراسة الاستقصائية.

٢٢ - وتشير بيانات الدراسة الاستقصائية إلى أن ٥٥ في المائة من البلدان المتوسطة الدخل التي أرسلت ردوداً شاركت في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة لمدة خمس سنوات أو أكثر. وارتأت جميع البلدان باستثناء بلد واحد من البلدان المتوسطة الدخل المحيية أن أنشطة الأمم المتحدة متوائمة بشكل وثيق أو وثيق جداً مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية لفرادى البلدان. ووافقت جميع البلدان باستثناء ثلاثة من البلدان المحيية، أو وافقت إلى حد ما، على أن الأمم المتحدة تركز على مساعدة البلد المعني في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - وأشار العدد الأكبر من البلدان المحيية إلى أن المساواة بين الجنسين، والحوكمة والإدارة العامة، والصحة، والبيئة والموارد الطبيعية، وسياسات التنمية المستدامة تعتبر من المجالات التي اتسمت فيها مساهمة الأمم المتحدة بأهمية خاصة. ومن منظور استشاري، توقعت البلدان المتوسطة الدخل المحيية أن تكون أهم مجالات مساعدة الأمم المتحدة في السنوات الأربع المقبلة هي مجالات البيئة والموارد الطبيعية، وسياسات التنمية المستدامة، والحد من الفقر، والحوكمة والإدارة العامة، والصحة.

٢٤ - وأشارت ٦٥ في المائة من البلدان المتوسطة الدخل المحيية إلى أنها تسهم في التعاون الإنمائي المقدم إلى البلدان الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت ٦٠ في المائة من البلدان أن منظومة الأمم المتحدة اضطلعت بأنشطة لدعم بلدانها في تقديم التعاون الإنمائي. وتناولت أنشطة الدعم هذه، على وجه الخصوص، المساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية، والحوكمة والإدارة العامة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تشمل المجالات، التي تقدم الأمم المتحدة دعماً فيها فيما يتصل بالتعاون الإنمائي، الصناعة والتجارة والاستثمار، وسياسات التنمية المستدامة، وبناء السلام، والإنعاش المبكر.

٢٥ - وفيما يتعلق بالعمل الموازي الذي تقوم به مختلف وكالات الأمم المتحدة، وافقت ٦٢ في المائة من البلدان المتوسطة الدخل المحيية بشدة، أو وافقت إلى حد ما، على أن هناك تقسيماً واضحاً للعمل بين أنشطة وكالات الأمم المتحدة في البلد المعني. غير أن ٣٢ في المائة من البلدان المحيية لم توافق بشدة، أو لم توافق إلى حد ما على هذه العبارة. وفي الوقت نفسه، ذكرت الغالبية العظمى من المحييين، ٨٩ في المائة، أن وكالات الأمم المتحدة تتنافس مع

بعضها البعض بدرجات متفاوتة في البلد المعني على التمويل المقدم من الجهات المانحة. وفيما يتعلق بما إذا كان التنافس بين وكالات الأمم المتحدة صحي ويحظى بترحيب الحكومات المعنية، فلم توافق نسبة ٤٦ في المائة من البلدان المجيبة على ذلك بدرجات متفاوتة، في حين وافقت ٤٠ في المائة على ذلك بدرجات متفاوتة.

٢٦ - واستفاد هذا التقرير أيضا من المدخلات الواردة من عدد من وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشاركتها في التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، على النحو الموجز أدناه.

٢٧ - ويركز قدر كبير من العمل الذي تقوم به الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في البلدان المتوسطة الدخل، وعلى وجه الخصوص في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، على القضاء على التفاوتات، وتعزيز الإنصاف والإدماج الاجتماعي، وتقديم المساعدة في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وتنمية القدرات والدعوة. وتحول محور تركيز إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية في البلدان المتوسطة الدخل في هذه المنطقة من تقديم المساعدة الإنمائية واتجه إلى الشراكة والتعاون؛ ويُقدم بوصفه منهاجا لتحسين التعاون والشراكة الحقيقية مع الحكومات، وكفالة تعزيز امتلاك الحكومات لزام الأمور وزيادة المساهمات الحكومية (من خلال تقاسم التكاليف) في البرامج الإنمائية في بلدانها. وبالتالي، ففي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ركزت الأمم المتحدة على ربط الحوار العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة بالجهود الإقليمية والوطنية، مع التركيز بصفة خاصة على جلب خطة التنمية الجديدة إلى سياق البلدان المتوسطة الدخل. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، عُقدت ١٢ من بين ٣١ مشاورة وطنية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في البلدان المتوسطة الدخل، ووضع الفريق الإقليمي لأفريقيا التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية استراتيجية للدعم المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل في أفريقيا. ويعد تيسير تبادل المعارف بشأن البلدان المتوسطة الدخل مجالا من أهم مجالات المشاركة ويشكل جزءا هاما وأداة يستخدمها البرنامج الإنمائي لبرمجة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيواصل تيسير، تبادل المعارف الشاملة التي تنتجها البلدان المتوسطة الدخل بشأن القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وخاصة من خلال إنشاء مراكز عالمية للسياسات.

٢٨ - وهناك مجال آخر من المجالات التي يركز عليها البرنامج الإنمائي في الدعم الذي يقدمه إلى البلدان المتوسطة الدخل، وهو تنمية القدرات وتعزيز المؤسسي للاقتصادات الصاعدة بوصفها الجهات المقدمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينطوي عمل البرنامج

مع البلدان المتوسطة الدخل على جانب هام يتمثل في تنفيذ الخطة الجديدة للشراكات الاستراتيجية التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام ٢٠٠٩، والتي تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية، من قبيل تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإقامة شراكات مع الاقتصادات الصاعدة لتسريع التقدم في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية. ووقّعت في هذا السياق عدة اتفاقات ثنائية، من بينها اتفاقات شراكة لتعزيز التعاون بشأن المسائل الإقليمية والعالمية، مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتشمل هذه الاتفاقات إندونيسيا، والبرازيل، وتركيا، وجنوب أفريقيا، والصين، والمكسيك، والهند.

٢٩ - ويسرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عددا من الأنشطة في البلدان المتوسطة الدخل. ومن أجل تحسين جودة السياسات العامة، نفذت اليونيدو، في شراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، مشروع "تحسين جودة السياسات الصناعية"، بهدف دعم صانعي السياسات في البلدان المتوسطة الدخل في صياغة وتصميم استراتيجيات قائمة على الأدلة للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، استضافت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حلقة دراسية رفيعة المستوى بعنوان "تحسين جودة السياسات الصناعية". وفي متابعة لهذه الحلقة، تمول كولومبيا المرحلة الأولى من برنامج بناء القدرات المؤسسية التي تستخدم أدوات تحسين جودة السياسات الصناعية لوضع السياسات الصناعية. ونظمت اليونيدو أول مائدة مستديرة إقليمية بشأن التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في آذار/مارس ٢٠١٥ في بوينس آيرس. ومن ناحية التنمية البيئية والمستدامة، تساعد اليونيدو المكسيك في الامتثال للالتزامات المقطوعة بموجب بروتوكول مونتريال، الأمر الذي مكن المكسيك من أن تصبح أول بلد في أمريكا اللاتينية يتوقف تماما عن إنتاج مركبات الكلورو فلورو كربون، وبروميد الميثيل، تحسبا للموعد النهائي المحدد بعام ٢٠١٥ المنصوص عليه في البروتوكول.

٣٠ - وركزت اليونيدو أيضا على مساعدة الحكومات في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال تقديم مساعدة تقنية ومساعدة في تنمية القدرات. ودعمت المنظمة الجهود التي تبذلها حكومة لبنان للحفاظ على القدرة الاقتصادية على الصمود في المناطق الريفية المتضررة من أثر الأزمات الإقليمية. وركزت مساعدتها التقنية على مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تعزيز قدراتها الإنتاجية، وقدراتها التنافسية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق في العديد من القطاعات الصناعية من خلال النهوض بالتكنولوجيا ونقلها وإدارتها، وتنمية القدرات التي تركز على السوق، وتوفير التوجيه لقطاع الأعمال. وفي مصر، تعمل اليونيدو على تطوير مجموعات صناعية في القطاعات الاستراتيجية لتعزيز تنمية المشاريع

الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوفير فرص عمل للشباب، ووضع رؤية جديدة للسياسة الصناعية للبلد. وتقدم اليونيدو مساعدة تقنية في تسريع استيعاب كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الصناعية الرئيسية في جمهورية إيران الإسلامية والفلبين ومصر من خلال إعداد اتفاقات طوعية مع القطاعات الصناعية، توفر إطارا للمعايير الوطنية لإدارة الطاقة، والمساعدة في بناء القدرات من خلال التدريب ووضع الأهداف، وتوفير المعايير وتحديد خيارات تحسين التكنولوجيا للقطاعات الصناعية الكثيفة الاستخدام للطاقة. وتساعد اليونيدو أيضا حكومة نيجيريا في تنفيذ رؤيتها بأن تكون ضمن أعلى ٢٠ اقتصادا في العالم بحلول عام ٢٠٢٠ (رؤية ٢٠: ٢٠٢٠)، وفي تنفيذ خططها لتحقيق التحول، وهدفها هو وضع سياسات وتدابير رامية إلى تحسين القدرة على المنافسة والتنوع في قطاعات الاقتصاد غير ذات الصلة بالنفط. وبغية تعزيز تحسين الكفاءة الصناعية في جنوب أفريقيا، قدمت اليونيدو المساعدة إلى وزارة الطاقة في جنوب أفريقيا في تطوير أدوات للصناعة وتدابير للدعم التقني وفي تصميم قواعد تنظيمية بشأن تخطيط إدارة الطاقة. ويسرت اليونيدو أيضا عقد مؤتمر دولي بشأن التنمية الصناعية في البلدان المتوسطة الدخل في مينسك في يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٣١ - وبالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، لا يزال التصدي للفقر وعدم المساواة بين الأطفال يشكل محور العمل في البلدان المتوسطة الدخل، لأن معظم الأطفال الذين يعيشون في فقر على الصعيد العالمي موجودون في تلك البلدان. وهذا العدد آخذ في التزايد مع بلوغ أعداد متزايدة من البلدان وضع الدخل المتوسط. ومن بين التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل استمرار الفقر، ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية، ونقص التغذية والتغذيم، جنبا إلى جنب مع المسائل المتعلقة بالتحضر ونماء المراهقين والأمراض غير المعدية. وتدعم اليونيسيف البلدان في معالجة أوجه التفاوت، وتركز على أشد الأطفال والأسر حرمانا وضعفا. وتشمل شراكاتها في هذه البلدان تنفيذ البرامج، ودعم وضع السياسات، ونقل المعارف وتقديم المشورة التقنية. وساعدت اليونيسيف أيضا البلدان في تنفيذ سياسات أكثر فعالية للإدماج الاجتماعي من خلال مجموعة من المبادرات، تشمل نظم الحماية الاجتماعية وبرامج التحويلات النقدية. فعلى سبيل المثال، في زامبيا، ساعدت اليونيسيف الحكومة في تخطيط التوسع في برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية.

٣٢ - وثمة طريقة رئيسية أخرى لمشاركة اليونيسيف وهي تبادل المعارف بشأن أفضل الممارسات لتحقيق تغييرات للأطفال الذين يعانون من الإقصاء. وأنشأت اليونيسيف أدوات لتعزيز تحديد الحواجز والاختناقات في الوصول إلى الأطفال المهمشين، وزيادة تواتر الإبلاغ عن الإنجازات في التغلب على هذه الاختناقات. وأحد الأمثلة في هذا الصدد، مبادرة متعددة

البلدان من أجل قياس الاستثمار العام في مرحلة الطفولة المبكرة في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية. وفي الصين، قامت اليونيسيف ووزارة المالية بتحليل التمويل العام للأطفال المهاجرين، مما حفز على زيادة موارد الحكومة المركزية المخصصة لتعليم جميع الأطفال في المدن، بصرف النظر عن وضعهم كمقيمين. وتدعم اليونيسيف أيضا الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية التي يواجهها الأطفال، مثل الإهمال والإيذاء والعنف ضد الأطفال.

٣٣ - وتعمل منظمة العمل الدولية بنشاط في كثير من البلدان المتوسطة الدخل، وتقدم بصفة عامة دعما تقنيا وخدمات استشارية من خلال البرامج القطرية للعمل اللائق، التي تشكل أطر برمجتها الرئيسية لتقديم المساعدة الإنمائية إلى أعضاء منظمة العمل الدولية. وتتسق هذه البرامج مع أولويات التنمية الوطنية، وعلى نحو متزايد مع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، قدمت منظمة العمل الدولية مساعدة إنمائية إلى ٩٢ من البلدان المتوسطة الدخل. وفي العديد من هذه البلدان، ركزت المنظمة بشكل خاص، بالإضافة إلى قيامها بتنفيذ معايير العمل الدولية، على تحقيق النمو الشامل للجميع من خلال وضع سياسات وطنية للعمال، وتنمية وظائف للشباب وتطوير مهاراتهم، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوسيع نطاق الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، وتحسين التفتيش على العمل، والقيام على نحو متزايد بإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي.

٣٤ - ومن عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، ساعدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) البلدان المتوسطة الدخل في إعداد واعتماد ٥١ عملية استثمار باستثمارات مجموعها يزيد على ٤,٣ بلايين دولار، تمثل ٤٢ في المائة من جميع الاستثمارات التي تم حشدتها على مدى هذه الفترة، بالتعاون مع شركاء التمويل الرئيسيين لمنظمة الأغذية والزراعة. وشملت المجالات الرئيسية للمساعدة التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة تحليل وبرمجة القطاع الزراعي، ودعم الاستراتيجيات وعمليات الاستثمار في مجالات الري والصرف وإدارة المياه؛ وإدارة البيئة والموارد الطبيعية؛ والقدرة التنافسية والإنتاجية؛ والتمويل الريفي والمشاريع البالغة الصغر؛ ومصايد الأسماك؛ والبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي؛ والنظم الإيكولوجية للغابات ومجتمعاتها المحلية؛ وإدارة الأراضي؛ والتكيف مع تغير المناخ. ويتصل الدعم المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل أساسا بالهدفين ١ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الحد من الفقر والاستدامة البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم البلدان المتوسطة الدخل، بصورة متزايدة، بإشراك منظمة الأغذية والزراعة في تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهناك

طلب متزايد من بلدان الجنوب على تبادل المعارف والخبرات والحلول التكنولوجية مع بلدان الجنوب الأخرى، التي تواجه تحديات اجتماعية اقتصادية وإيكولوجية مماثلة. وعلى مر السنين، شاركت منظمة الأغذية والزراعة في إيفاد أكثر من ١٩٠٠ خبير من بلدان الجنوب إلى ما يزيد على ٨٠ من البلدان المضيفة. ومنذ عام ٢٠١٢، يسرت منظمة الأغذية والزراعة أكثر من ٥٥ مشروعا للشراكات فيما بين بلدان الجنوب، مولت ٤٢ منها بلدان متوسطة الدخل، بمبلغ مجموعه ٨٣ مليون دولار، بدعم من أنغولا، والبرازيل، وتركيا، وجنوب أفريقيا، والصين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والمكسيك.

٣٥ - ويمثل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية خطرا شديدا على النمو المطرد والشامل للجميع في البلدان المتوسطة الدخل، حيث يعيش حاليا غالبية الجياع ومن يعانون من سوء التغذية في العالم. وقام برنامج الأغذية العالمي، تماشيا مع ولايته، بدعم ٤٥ بلدا من البلدان المتوسطة الدخل من خلال مساعدتها في تعزيز مواجهتها الوطنية لانعدام الأمن الغذائي في حالات الطوارئ، وانعدام الأمن الغذائي المتراكم وغير الموزع بالتساوي، والجوع في المناطق الحضرية، والعبء المزدوج لسوء التغذية. وتركز عمليات برنامج الأغذية العالمي على الصعيد القطري على تعزيز القدرات الوطنية في مجالات الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، والتأهب ومواجهة حالات الطوارئ، وتحليل الضعف وتحديد مواقعها. وقدم برنامج الأغذية العالمي مشورة استراتيجية وتقنية لتعزيز استهداف وتنفيذ شبكات الأمان المراعية للتغذية. وساهمت عملياته أيضا في تحسين القدرات المؤسسية من أجل التأهب للكوارث ومواجهتها، وتحليل انعدام الأمن الغذائي، وتعميم البرمجة القائمة على الأدلة. وعلاوة على ذلك، زاد برنامج الأغذية العالمي جهوده الرامية إلى تيسير تبادل المعارف والتعلم بين البلدان المتوسطة الدخل، من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك أساسا عن طريق مركز الامتياز لمكافحة الجوع في برازيليا. وركز النهج العام الذي يتبعه على مواءمة العمليات مع خطط التنمية الوطنية ومساعدة البلدان المتوسطة الدخل في تحديد الثغرات التي تعرقل التقدم صوب استتصال شأفة الجوع وتحديد الفرص ذات الأولوية للتصدي لهذه الثغرات.

٣٦ - ويتبع صندوق الأمم المتحدة للسكان نهجا متميزا للبرمجة، يقر بتنوع احتياجات البلدان في تحقيق الأهداف المحددة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتباين قدراتها على تمويل التنمية. وأشار الاستعراض التنفيذي الأخير للمؤتمر إلى أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه أوجه عدم المساواة، و"شراك التنمية" التي تضر بشكل غير متناسب بأشد

الفئات ضعفاً، وخاصة النساء الفقيرات والمراهقين^(١٥). وعلى أساس الأعمال التحليلية الواسعة والمبادرات الرائدة، يدعم نموذج تسيير الأعمال الرائد الذي يطبقه صندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي أُطلق في عام ٢٠١٤، الحكومات في معالجة أولوياتها، مع التركيز على الدعوة والحوار/المشورة في مجال السياسات وإدارة المعارف. واستلزم التحول الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للسكان نحو المشاركة في مرحلة وضع السياسات في البلدان المتوسطة الدخل زيادة التركيز على تحليل السياسات والدبلوماسية والشراكات لتنشيط جدول أعمال المؤتمر القائم على حقوق الإنسان، وضمان استدامة جدول أعمال المؤتمر من خلال زيادة الملكية الوطنية له.

٣٧ - ونجح صندوق الأمم المتحدة للسكان في دعم كثير من البلدان المتوسطة الدخل في اعتماد سياسات واستراتيجيات قائمة على الأدلة للسكان والشباب؛ وتعزيز أطر السياسات والأطر التنظيمية ذات الصلة بإتاحة إمكانية حصول الجميع على رعاية عالية الجودة للصحة الجنسية والإنجابية وإعمال الحقوق الإنجابية؛ وتحسين التوازن بين وضع السياسات وتنفيذها في مجال تمكين النساء والمراهقات على وجه الخصوص. وعلى سبيل المثال، في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، قدم الصندوق الدعم للجهود التي تبذلها كازاخستان لمواءمة التشريعات الوطنية وآليات التنفيذ مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وأطر السياسات العامة، مثل إطار السياسة الأوروبية للصحة والرفاه. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أسهم الصندوق في إحراز تقدم في السياسات والتشريعات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في عدد من البلدان، مثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات والمكسيك وهندوراس.

٣٨ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً إلى البلدان المتوسطة الدخل وفقاً لولايته العالمية في إطار استراتيجيته المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وواصل الصندوق القيام بدور هام في مساعدة البلدان المتوسطة الدخل في تحقيق النمو المستدام، والمساعدة في وضع الاعتبارات البيئية في قلب جهود التنمية المستدامة. وفي مجال تغير المناخ، يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحكومات وقطاع الأعمال والأفراد في الحد من الانبعاثات في محاولة لتقليل سرعة ونطاق تغير المناخ. وقدم أيضاً مساعدة تقنية تعاونية إلى البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه كوارث ونزاعات. فعلى سبيل المثال، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٤ خطة بمبلغ ٥٦,٢ مليون دولار لتعافي البيئة وإعادة الإعمار من فيضانات منطقة البلقان، التي تسببت في مقتل العشرات وتشريد ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ في صربيا وكرواتيا

(١٥) انظر أيضاً الوثيقة A/69/62.

والبوسنة والهرسك. وفي مجال إدارة النظم الإيكولوجية، يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع البلدان المتوسطة الدخل لتحقيق صون التنوع البيولوجي إلى جانب التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بحوكمة البيئة، ينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة طائفة واسعة من المشاريع. فعلى سبيل المثال، ما برح يقدم مساعدة تقنية تهدف إلى ضمان ألا تسفر الجهود الرامية إلى دعم نحو ١,٣ مليون لاجئ سوري في الأردن عن إلحاق ضرر بالبيئة. وفيما يتعلق بالكفاءة في استخدام الموارد، اضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ببعثات استطلاعية، وشارك في حوارات قطرية للمساعدة في تصميم برامج قطرية قائمة على الاحتياجات والأولويات القطرية.

٣٩ - وتشير التقديرات إلى أنه، بحلول عام ٢٠٢٠، ستعيش الغالبية العظمى من الأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية في البلدان المتوسطة الدخل^(١٦). ويغطي برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، جميع البلدان المتوسطة الدخل، من خلال مكاتب قطرية و/أو إقليمية. وبما أن البرنامج المشترك هو البرنامج الوحيد من بين برامج الأمم المتحدة المشمول برعاية مشتركة، فإنه يوحد الجهود التي تبذلها ١١ منظمة من منظمات الأمم المتحدة وأمانة. وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، ركز البرنامج المشترك جهوده على الإسراع بوتيرة التقدم صوب تحقيق الأهداف التي يتوخى إعلان عام ٢٠١١ السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وهي: تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز دعماً لتحقيق الأهداف من ٣ إلى ٦ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، ومن أجل حشد العمل العالمي صوب تحقيق الرؤية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الإصابات الجديدة بالفيروس وخال من التمييز ومن الوفيات المتصلة بالإيدز. وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، قاد البرنامج المشترك بجميع أشمل مجموعة من البيانات المتاحة عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية، وأطلق مبادرة جديدة لحفز المدن على تعبئة الموارد البلدية صوب تحقيق هدف القضاء على وباء الإيدز في المدن. ومن بين ٧٨ مدينة وقعت إعلان الالتزام بالعمل للتعجيل بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في المدن، كان ٦٢ منها في بلدان متوسطة دخل. وثمة مبادرة محورية اتخذها البرنامج المشترك في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ وهي إقامة شراكة مستمرة بين القطاعين العام والخاص للقضاء على الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال والمحافظة على حياة الأمهات (الخطة العالمية). وأعطت المبادرة، التي أطلقت في عام ٢٠١١ في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإيدز، الأولوية إلى ٢٢ بلداً

(١٦) ازدياد فرص الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية في البلدان المتوسطة الدخل. بيانات رئيسية عن الأسعار والوضع التنظيمي والتعريفات الجمركية وحالة الملكية الفكرية، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤، على الموقع www.who.int/phi/publications/WHO_Increasing_access_to_HIV_treatment.pdf

لديها أكبر عدد من النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية المحتاجات إلى الخدمات، وبينها ٩ بلدان متوسطة الدخل^(١٧).

٤٠ - وواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك تعزيز الدعوة إلى التحول من التعاون التقليدي إلى التعاون الذي يستتبع تقاسم المسؤولية والتضامن العالمي، بما في ذلك زيادات في الإنفاق المحلي. ويواصل البرنامج تعزيز نهج الاستثمار الاستراتيجي، من خلال دعم جميع البلدان، ومنها البلدان المتوسطة الدخل في الشريحتين الدنيا والمتوسطة، في التركيز على المجالات ذات الأولوية، والفئات السكانية، والتدخلات التي يتحقق فيها على أفضل نحو أثر فعال من حيث التكلفة وقيمة للنقود، والتي يمكن أن يكون لها آثار مضاعفة عبر المسائل الصحية والإنمائية الأعم. وفي مواجهة الواقع المتمثل في أن البلدان التي تبلغ مركز الدخل المتوسط قد لا يتسنى لها الوصول إلى قنوات التمويل الخارجي التي كانت متاحة لها في السابق من أجل برامجها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وضع برنامج الأمم المتحدة المشترك وغيره من أصحاب المصلحة الرئيسيين مبادئ توجيهية من أجل إعداد اتفاقات بين الحكومات والجهات المانحة.

٤١ - ومن أجل المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة الجديدة، نظمت منظمة السياحة العالمية، كجزء من مبادرتها^٧ السياحة المستدامة - القضاء على الفقر، حلقات دراسية للتوعية وتنمية القدرات المتصلة بالسياحة والتنمية الاقتصادية المحلية، ونفذت مشاريع مصممة لتهيئة ظروف مؤاتية لأشد فئات المجتمع حرمانا للاستفادة من السياحة. وأعدت منظمة السياحة العالمية أكثر من ١٠٠ حافظة لهذه المشاريع، استفاد منها أكثر من ٤٠ بلدا، منها ٢٣ بلدا من البلدان المتوسطة الدخل. وثمة ركيزة أساسية أخرى لعمل المنظمة هي تقديم مساعدة تقنية في تنمية صناعة السياحة كمحرك للنمو الاجتماعي الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. وينصب التركيز في البلدان المتوسطة الدخل على تحسين القدرة التنافسية لقطاع السياحة وجودته والخدمات المتصلة به. وقدمت مساعدة تقنية إلى البلدان المتوسطة الدخل في مجالات من قبيل وضع أطر متماسكة للتنمية المستدامة الطويلة الأجل للسياحة، وتنويعها، وتخصيص مناطق لتنمية السياحة.

باء - عمل المؤسسات المالية الدولية في البلدان المتوسطة الدخل

٤٢ - مع التركيز على الهدف المزدوج المتمثل في الحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، تدعم مجموعة البنك الدولي جهود البلدان المتوسطة الدخل لتشجيع النمو مع

(١٧) أنغولا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وسوازيلند، وغانا، وليسوتو، والكاميرون، وكوت ديفوار، ونيجيريا.

الإدماج، وتهيئة فرص العمل، والاستثمار في البشر، وتحسين مناخ الاستثمار الخاص، وتعزيز البنية التحتية الأساسية، وإدارة التوسع الحضري، والنهوض بالإنتاجية الزراعية، والتصدي لخطر تغير المناخ.

٤٣ - وتساعد الاستراتيجية الجديدة لمجموعة البنك الدولي وعملية إصلاحها على تحسين دعم البلدان المتوسطة الدخل في إيجاد حلول إنمائية لهذه التحديات. ويتمثل عنصر أساسي من عناصر هذه الاستراتيجية في التشخيص القطري المنهجي الذي يحدد التحديات الرئيسية التي يواجهها كل بلد على حده والفرص الرئيسية المتاحة له لدعم رخاء نسبة الـ ٤٠ في المائة في الفئات الأدنى من السكان، فضلا عن التصدي للمخاطر التي قد تهدد الاقتصاد الكلي، والاستقرار البيئي والاجتماعي السياسي. ويوجه التشخيص القطري المنهجي إطار الشراكات القطرية الجديدة، على نحو يمكن مجموعة البنك الدولي من تحسين صياغة سياسات وبرامج تناسب احتياجات وأولويات البلدان المتوسطة الدخل، و يتيح الأساس الذي تستند إليه المجموعة في القيام بعمل يؤدي إلى تحولات جذرية عالية الأثر. ومع قيام البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف بالعمل ككيان واحد، توظف أوجه التآزر في المؤسسة لإشراك القطاع الخاص والحكومات على السواء في تعزيز هئية فرص للعمل وتحقيق نمو مستدام يشمل الجميع.

٤٤ - وكيف أيضا البنك الدولي نموذج لتسيير الأعمال ليكون أكثر استجابة ومرونة وابتكارا عن طريق، على سبيل المثال، تبسيط عمليات الإقراض بهدف الاستثمار، واستكشاف أفضل السبل لزيادة استخدام البلدان أنظمة الإدارة المالية والمشتريات والنظم الاجتماعية والبيئية. ونقح سياسته بشأن الضمانات لتشجيع زيادة استثمارات القطاع الخاص في البلدان المتوسطة الدخل، ووضع برنامج تحقيق النتائج، وهو أداة جديدة لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل على تحسين تصميم وتنفيذ برامجها للتنمية وتحقيق نتائج دائمة.

٤٥ - وفي الوقت نفسه، أجرت مجموعة البنك الدولي تغييرات رئيسية لتحسين قدرتها على حشد أفضل الخبرات من جميع أنحاء العالم من أجل استحداث واستخلاص وتقاسم المعارف، بما في ذلك التعلم فيما بين بلدان الجنوب. وستساعد الممارسات العالمية الجديدة ومجالات الحلول الشاملة لعدة قطاعات في تعزيز نشر المعارف وأفضل الممارسات العالمية من أجل دعم تصميم السياسات وتنفيذها. وستتيح فرصا جديدة لصقل الخبرات التقنية، وتبادل المعارف العالمية وتعزيز الشراكات.

٤٦ - ومن أجل تحسين دعم جهود البلدان المتوسطة الدخل في التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها، تمت الموافقة على عدد من التغييرات الهامة في عام ٢٠١٤ تمكن البنك الدولي

للإنشاء والتعمير من زيادة قدرته المالية على الإقراض وغيره من أشكال الدعم المالي، مثل الضمانات. وستساعد هذه التدابير، وكذلك إجراءات تعزيز نمو إيرادات المؤسسة المالية الدولية ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف في التصدي للزيادة في الطلب على الخدمات المالية من البلدان المتوسطة الدخل. وتقوم المبادلات المبتكرة بين المخاطر لإدارة تركيز المخاطر بإكمال هذه الجهود عن طريق تمكين كل من وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من تنويع حوافظهما. وبالإضافة إلى التمويل، سيساعد اتساع قائمة المنتجات والخدمات المالية لمجموعة البنك الدولي في تعزيز قدرات إدارة الديون والأصول والمخاطر للبلدان المتوسطة الدخل.

٤٧ - وتعتبر الشراكات ركيزة هامة أخرى لاستراتيجية مجموعة البنك الدولي، لأنها يمكن أن تعزز التمويل من القطاع الخاص وتحشد تمويلًا ثنائيًا ومتعدد الأطراف من أجل السلع العامة العالمية الأساسية. ويتمثل جزء أساسي من استراتيجية مؤسسة التمويل الدولية في تعبئة رأس المال من أطراف ثالثة من أجل تلبية احتياجات العملاء وزيادة تأثيرها، بسبل منها النهج الجديدة من قبيل شركة إدارة الأصول، وبرنامج حافظة الإقراض المشترك المنظم. وتقوم حاليًا وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف بزيادة حوافظها للضمانات دعماً لاستثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية، من خلال أمور منها توسيع نطاق منتجاتها المالية.

٤٨ - وخلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، واصل صندوق النقد الدولي التكيّف مع ما اكتسبته البلدان المتوسطة الدخل من أهمية متزايدة، والتصدي للتحديات التي تواجهها هذه البلدان تحديداً. واستمر الصندوق في تقديم الدعم إلى هذه البلدان، وخاصة من خلال رقابته على التطورات والسياسات الاقتصادية الكلية والمالية (الرصد، وتحليل المخاطر، والمشاورات، وإسداء المشورة في مجال السياسات) ومن خلال إتاحة موارده بصفة مؤقتة عن طريق تسهيلات متعددة للإقراض استناداً إلى الاحتياجات الفعلية أو المحتملة لموازن المدفوعات.

٤٩ - واتخذ صندوق النقد الدولي خطوات من أجل تعزيز الرقابة بطريقة تدعم النمو القوي والمستدام في عالم شديد الترابط. وأنشأ الصندوق فريقاً عاملاً داخلياً معنياً بفرص العمل والنمو في عام ٢٠١٣، وأوصى باتخاذ خطوات لتعزيز فعاليته في مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق أهدافها بشأن النمو وهيئة فرص العمل وتوزيع الدخل. وحدد أحدث استعراض، أُنجز في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، من استعراضات الرقابة التي تجرى كل ثلاث سنوات، خمس أولويات تشغيلية هي: إدماج تحليلات المخاطر وآثارها غير المباشرة وتعميقها؛ وتعميم الرقابة على الاقتصاد الكلي؛ وإبلاء مزيد من الاهتمام للسياسات

الهيكيلية، بما في ذلك قضايا سوق العمل؛ وتقديم مشورة متسقة ومن الخبراء في مجال السياسة العامة؛ واعتماد نهج يركز على العملاء، تدعمه اتصالات واضحة وصریحة. وحددت خطة عمل المدير الإداري لتعزيز الرقابة تدابير ملموسة للمضي قدما في العمل في هذه المجالات ذات الأولوية، التي نوقشت أيضا في المذكرة التوجيهية عن الرقابة التي جرى تحديثها في إطار مشاورات المادة الرابعة في آذار/مارس ٢٠١٥. وأُنجز استعراض لبرنامج تقييم القطاع المالي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٥٠ - وفيما يتعلق بأنشطة صندوق النقد الدولي للإقراض، واصل الصندوق استعراض وصقل الأدوات التي أنشئت بعد الأزمة المالية العالمية. وأُنجز استعراض خط الائتمان المرن، وخطة الوقاية والسيولة، وأداة التمويل السريع في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وسلط الاستعراض الضوء على الدور الناجح الذي قامت به هذه الأدوات في المساعدة في تأمين البلدان الأعضاء من الصدمات الخارجية وتعزيز ثقة السوق في فترات اشتداد المخاطر، وفي الوقت نفسه، سعى إلى تعزيز فعالية وشفافية هذه الأدوات. وواصل صندوق النقد الدولي مساعدة الحكومات في حماية الإنفاق الاجتماعي بل وفي زيادته، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية، في إطار البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٥١ - على الرغم من أن البلدان المتوسطة الدخل حققت توسعا اقتصاديا قويا خلال العقد الماضي، على نحو تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي والنمو الاقتصادي في الاقتصادات المرتفعة الدخل (وهو نمط استمر في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤)، وحققت تقدما ملحوظا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها لا تزال تواجه تحديات إنمائية كبيرة. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق في الحد من مستويات الفقر بالقيمة المطلقة والنسبية على السواء، فلا يزال الفقر يمثل مشكلة في كثير من البلدان المتوسطة الدخل. ولم تتحقق كل الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل، ويفرض الانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف الجديدة التي حددها إطار أهداف التنمية المستدامة المقترح تحديات جسيمة، وخاصة للبلدان التي تقع في الطرف الأدنى من مجموعة البلدان المتوسطة الدخل.

٥٢ - وغالبا ما تتباين هذه التحديات وفقا لكل بلد على حدة، وتتوقف على مستوى الدخل، وهيكل الاقتصاد، ومؤشرات التنمية البشرية، والمديونية الخارجية، وشروط الحصول على التمويل الخارجي، وبعض العوامل الأخرى. وقد تتفاوت بين ارتفاع

مستويات الفقر وانخفاض التحصيل التعليمي إلى ضعف القاعدة الصناعية والصادرات، أو سرعة خطى شيوخة السكان، أو زيادة التحضر المقترن بمشاكل التدهور البيئي. وتؤكد هذه الطائفة الواسعة من التحديات الحاجة إلى تضافر واتساق الجهود في مجال السياسات. ومع ذلك، فمع تحول البلدان من مستوى بلدان منخفضة الدخل إلى مستوى بلدان متوسطة الدخل، غالبا ما تنخفض المساعدة المقدمة لها من خلال إطار المساعدة الإنمائية الرسمية انخفاضا كبيرا، مما يحد من قدرتها على التصدي لتلك التحديات. وهذا يسلط الضوء على ضرورة استمرار مشاركة المجتمع الدولي في البلدان المتوسطة الدخل، التي ينبغي أن تكون مُصمَّمة لتناسب الاحتياجات القطرية المحددة، ولتعزيز التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة.

٥٣ - ونظرا لكير حصة البلدان المتوسطة الدخل من حيث عدد السكان في العالم والاقتصاد العالمي، فسيستحيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة ما لم يتم التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان، وما لم يُستفد من مشاركتها النشطة على الصعيدين الوطني والدولي. ومن خلال الولاية العالمية لمنظومة الأمم المتحدة، فإنها في وضع فريد يمكنها من تقديم المساعدة المباشرة والقيام بدور الوسيط في عملية التعاون بين الأقطار. ومع تحرك العالم نحو اعتماد وتنفيذ خطة التنمية الطموحة لما بعد عام ٢٠١٥، فينبغي أن تظل البلدان المتوسطة الدخل محور التركيز الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة.

٥٤ - ويعتقد أن كثيرا من البلدان المتوسطة الدخل وقعت في مصيدة الدخل المتوسط^(١٨)، ويمثل تعجيل النمو الاقتصادي أحد التحديات التي تواجه تلك البلدان. لكن القيام بذلك عن طريق الصناعات التقليدية قد يؤدي إلى عواقب بيئية لا يمكن إصلاحها على الصعيد العالمي. وبالتالي، فإن الاستثمار مع تركيز مناسب على الاستدامة البيئية ينبغي أن يكون أحد أبعاد التعاون الدولي، بالتوازي مع الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

٥٥ - وعلى مدى العقد الماضي، تغيرت طبيعة المساعدة الإنمائية تغيرا كبيرا. فقد تحول محور تركيز نشاط منظومة الأمم المتحدة في كثير من الحالات من تقديم المساعدة الإنمائية المباشرة إلى إسداء المشورة في مجال السياسات ونقل المعارف. ومع ذلك، ووفقا لنتائج

(١٨) انظر أيضا التقرير السابق (A/68/265). وتشير فكرة مصيدة الدخل المتوسط إلى الحالة التي يتعذر فيها على البلدان المتوسطة الدخل، بعد الوصول إلى مستوى معين لدخل الفرد، أن تتجاوز كثيرا هذا المستوى من الدخل، نظرا لأن نصيب الفرد من النمو الاقتصادي يظل متدنيا.

الدراسة الاستقصائية التي جرى تسليط الضوء عليها في هذا التقرير، هناك بعض الحالات التي ينقصها توزيع واضح للمهام فيما بين الوكالات، وفي بعض الحالات تتنافس أجزاء مختلفة من منظومة الأمم المتحدة على الأموال المتاحة. ويتعين معالجة تلك المسائل من أجل تحقيق نهج "توحيد الأداء" في الميدان.

٥٦ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، نظمت المجالس التنفيذية لعدد من وكالات الأمم المتحدة اجتماعا مشتركا، شارك فيه ممثلو الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية، لمناقشة الدور الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ومن شأن تنظيم مناقشات من هذا القبيل على أساس دوري، يقوم المشتركون فيها بتقييم الإنجازات خلال الفترة قيد الاستعراض، والتطلع إلى المساعدات التي ستقدم في المستقبل، أن ييسر وضع إطار استراتيجي مشترك للتعامل مع البلدان المتوسطة الدخل.

٥٧ - ومن شأن إجراء تصنيف قطري أكثر دقة، يتجاوز معايير نصيب الفرد من الدخل ويدمج مجموعة من المؤشرات، مثل دليل التنمية البشرية، والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أو الأهداف التي تخلفها، ومستويات عدم المساواة من حيث الدخل والمستحقات غير النقدية (ومنها الحصول على الخدمات الاجتماعية) ودرجة التنوع وكثافة المهارات في الاقتصاد، أن يقدم مزيدا من التوجيه لوضع وتنفيذ برامج المساعدة القطرية.

٥٨ - وينبغي الاعتراف، مع ذلك، بأن كثيرا من فرادى وكالات منظومة الأمم المتحدة، تقوم عند تخطيط وتنفيذ أنشطتها القطرية، بالنظر في مجموعة واسعة من المؤشرات وقد تستخدم الأرقام القياسية الخاصة بها التي ترتبط ارتباطا وثيقا بخصوصيات ولايتها. وبالتالي، فإن الإفراط في المركزية أو في تزامن اتخاذ القرارات فيما يتصل باختيار طابع المساعدة الإنمائية قد يؤدي إلى نتائج عكسية. وينبغي لذلك إيجاد التوازن الصحيح بين محاولة إعداد قاعدة للمعلومات الأساسية المترابطة عن السياسات لكي تستخدمها مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى البلدان المتوسطة الدخل، وبين ضرورة الحفاظ على حيز كاف يتيح التصرف في مجال السياسات لفرادى الوكالات، التي جمعت خبرة على مدى عقود في مجال كل منها.

٥٩ - ووفقا لما أعيد تأكيده في التقارير السابقة عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، من المهم أن تكفل جميع الجهات الفاعلة المحتملة ألا يؤثر هذا التعاون سلبا على المساعدة المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل، وخاصة أقل البلدان نموا، عن

طريق المزاومة على الموارد المالية أو المشورة التقنية. وعلى العكس من ذلك، ينبغي للتعاون الإنمائي أن يحقق أثرا إيجابيا غير مباشر عن طريق التجارة الدولية، والاستثمار، وإتاحة فرص الحصول على التكنولوجيات الجديدة. ويمكن أن تشكل أطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي منهاج عمل مثمرا لهذه الآثار غير المباشرة.

٦٠ - وفي الماضي، أعربت بعض الدول الأعضاء عن الاهتمام بإنشاء فريق رفيع المستوى يتتبع التقدم المحرز في ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من مساعدة إلى البلدان المتوسطة الدخل، ويضع جدول أعمال دوليا أكثر مرونة من أجل التصدي للتحديات القائمة. ولا يزال يتعين مناقشة إنشاء هذا الفريق أو فريق عامل مخصص، على غرار ما أوصي به في تقارير سابقة^(١٩).